دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: اقتصاد الإستهلاك والدين: زمن الانتداب البريطاني على فلسطين (1917 - 1948)
المؤلف الرئيسي: بزار، لوزية محمد جميل
مؤلفين آخرين: بركات، رنا رضا(مشرف)
التاريخ الميلادي: 2015
موقع: بيرزيت
الصفحات: 1 - 203
رقم MD: 702830
نوع المحتوى: رسائل جامعية
الدرجة العلمية: رسالة ماجستير
الجامعة: جامعة بيرزيت
الكلية: كلية الاداب
الدولة: فلسطين
قواعد المعلومات: Dissertations
مواضيع: تطبيع الاقتصاد، الإستهلاك، الإسلام و الإقتصاد، الإنتداب البريطاني، فلسطين، حرب 1948
رابط: http://search.mandumah.com/Record/702830

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

اقتصاد الاستهلاك والدَين:

زمن الانتداب البريطاني على فلسطين (**1917–1948**)

مقدمة: رحلة إلى الماضي الفلسطيني القريب

أحدث الانتداب البريطاني تغيرات مباشرة وهامة في السوق الفلسطيني منذ أن بدأت بريطانيا تمارس الصلاحيات الإدارية التي أقرتها عصبة الأمم. وجراء نشوء المصالح الأوروبية في فلسطين عملت بريطانيا على مأسسة البنية التحتية التي تربط النظام الاقتصادي الفلسطيني بالنظام الاقتصادي المهيمِن عالميا طوال فترة إدراتها له؛ أي الاقتصاد الرأسمالي. بالإضافة إلى ذلك، ساعد هذا الاستعمار المباشر على وضع وتثبيت دعائم مشروع إقامة دولة الاستيطان الصهيونية في فلسطين.

وعلى أثر تلك الهيمنة، شهد المجتمع الفسطيني تحولات عدة في بُناه السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وهذه الأخيرة؛ أي البنية الاقتصادية، شكلت مدخلاً وجسراً مكّن المستعمِرون من احتكاره واستغلاله من خلال وضع سياسات اقتصادية تسمح للسلع الصناعية والنقدية الأوروبية بالتدفق إلى السوق الفلسطيني. وعلاوة على ذلك فرضت إدارة الانتداب القوانين والتشريعات التي تضمن استمرارية هذا التدفق ومن أجل إحداث تلك التغييرات الهادفة لتحقيق مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين.

واستطاع الانتداب البريطاني "فتح" السوق الفلسطيني أمام المنتجات الصناعية الأوروبية- الأمريكية التي تنتجها الشركات المتعددة الجنسيات. وقد استَبَقَت الشركات الرأسمالية العابرة للقوميات والحدود "اللنبي" الجنرال؛ الذي أعلن الاحتلال العسكري البريطاني في فلسطين في عام 1917، و"هربرت صموئيل" أول مندوب سامي على فلسطين، وتواجدت في الساحة الفلسطينية برأسمالها السلعي والنقدي وهيمنت عليها، وحتى في ظل الحكم الانتدابي. وصاحب وجود تلك الشركات في فلسطين خطاب استعراضي فرجوي يدلل على وجود "نموذج حضاري" متطور يُبرِّر ويُنظم تلك الهيمنة على المجتمع المستعمَر ويُضفي عليها حيوية ثقافية

ليضعها في قالب عالمي، أو كما تُسمِّي نفسها ب"الثقافة العالمية"-المعولمة التي تسعى لتنميط المجتمعات الأخرى على نمطها.

وبُنِيَ هذا النمط المعيشي "الأوروبي" الذي استعرضته بريطانيا في السوق الفلسطيني على أمرين أساسيين هما: الاستهلاك والدَّيْن؛ الصورة والقرض. وبناء على مجموعة من آليات الاستيهام والإغراء احتكرت الدولة الكولونيالية الرأسمالية الليبرالية-بريطانيا أنماط الإنتاج والترويج والاستهلاك، وعملت على إعادة تَبيِئَته لإقامة مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني الذي يحافظ على المصالح الإمبريالية في المنطقة ككل.

وظهرت آثار التَبيِئَة والتنميط الاستعمارية على المجتمع الفلسطيني بوضوح بعد كسر ثورة 1936-1939، وتراجع حركة الكفاح المسلح لتحرير فلسطين ومن ثم صعود حركة "التعاون" الاقتصادي. وبدت آليات التغلغل الرأسمالي تتمظهر فيه شيئاً فشيئاً، حيث راح المجتمع الفلسطيني يُشكل مجتمعه المدني إلى جانب الوجود الاستعماري في فلسطين. ولعل "مشاريع التنمية الإنتاجية" الممولة بريطانيّاً لدعم الإنتاج الزراعي تُعتبر الحل "التنموي" للتغلب على الظروف الاقتصادية الصعبة التي واكبها المجتمع الفلسطيني زمن ولاية الانتداب البريطاني له، لكنها ساهمت في إيجاد القابلية عند الفلسطينيين للتعامل السلِس مع الصهاينة والاستعمار البريطاني، وتحييد العنف في مواجهة المشروع الكولونيالي الرأسمالي-الاستيطاني.

وبذلك، يكون الانتداب البريطاني قد حوَّل العلاقة بينه وبين المجتمع الفلسطيني من الثورة والصراع من أجل التحرر إلى "السلام" من أجل الاستدانة، لتصبح العلاقة طبيعية داخله مع الهيمنة الاستعمارية. كما أن وجود الانتداب البريطاني في فلسطين وعملية التغيير الثقافي الذي قام بها عقب إدارته لها، يكشف عن نسق العلاقات الاستعمارية المؤدلجة والمعولمة التي جاءت بعد أوسلو، ويؤكد أيضا على البعد التاريخي لتلك العلاقات الرأسمالية الليبرالية التي حالت دون قيام دولة فلسطينية حرة وذات الاستقلال الناجزِ.

الإشكالية

تسأل هذه الدراسة عن بدايات إدماج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد العالمي الرأسمالي بصورة مباشرة زمن الانتداب البريطاني على فلسطين. وتحاول الإبانة عن البعد التاريخي لاستبدال التحرر ب"السلام الاقتصادي" ونهج الحياة الليبرالي والهيمنة الاستعمارية المباشرة على فلسطين. لذا ترتكز هذه الدراسة على إشكاليتين رئيسيتين للبحث، أولاها تسأل عن الكيفية التي اُستبدِل فيها التحرر الوطني الفلسطيني بالاقتصاد الليبرالي الاستعماري؟ أما ثانيتها فتسأل عن أثر عملية الاستبدال هذه والسياسات الاقتصادية الرأسمالية الليبرالية على المجتمع الفلسطيني؟ وتتفرع عن هاتين الإشكاليتين أسئلة ثانوية، تُلقي بذاتها نحو الانكشاف، وهي:

1. كيف انبنت الثقافة الاستهلاكية ومعالم الاقتصاد الرأسمالي في فلسطين زمن تولي الانتداب البريطاني إدارة فلسطين؟ وكيف وظفّت الشركات الرأسمالية المتعددة الجنسيات خطابها لإدماج فلسطين في السوق الليبرالية الكولونيالية خلال الحكم الاستعماري المباشر؟
2. ما دور المؤسسات المالية الأجنبية – البنوك وشركات التأمين والرهن العقاري – في ربط الاقتصاد الوطني بالرأسمالية الكولونيالية زمن الانتداب؟ وما علاقة التسهيلات الإقراضية بالاستثمار الرأسمالي وبالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؟
3. لماذا طرحت حكومة الانتداب مشاريع "التنمية" الجديدة؟ وما هي قروض تحسين الإنتاج وخاصة في قطاع الحمضيات والتي أصبحت سياسة عامة في العقد الأخير من إدارة بريطانيا لفلسطين؟ وما مدى مساهمتها في تشكيل مجتمع مدني جديد تحت الهيمنة الاستعمارية؟

المداخلة

يذهب هذا البحث إلى القول إنّ السياسات الاقتصادية الانتدابية في فلسطين مأسست للتطبيع الاقتصادي مع الاستعمار، من أجل إقصاء المشروع السياسي التحرري ووضع البنية التحتية لمشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني. وتمثلت سياساته في محاولاته تغيير البنية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والسياسية من خلال تكريس ثقافة الاستهلاك، ورفع مديونية الفلسطينيين للنظام الرأسمالي. وتتضح مساعي الانتداب عقدا بعد الآخر أثناء توليه إدارة فلسطين في مسألة تحييد العمل الثوري بتوظيف أيديولوجيا العولمة داخل المجتمع الفلسطيني، وتنميطه على نمط الثقافة الأوروبية. كما كانت هيمنة الحكومة الكاملة على الاقتصاد عاملا مباشرا في تبلور مجتمع مدني فلسطيني مستعمَر مُتعاوِن مع المستعمِرين البريطانيين والصهاينة. وتحت وطأة التمويل الخارجي وأوهام التنمية، تم الحفاظ على تبعية الاقتصاد المحلي للاقتصاد الكولونيالي، ومن شأن ذلك أن يُرسخ الهيمنة والثقافة الرأسمالية، ويزيد من التبعية للقوى الأوروبية والأمريكية.

حد المصطلحات

تُحدد هذه الدراسة إطارا لبعض المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بموضوع البحث، وتُصاغ في سياقها لما تتوخاه من معنى:

الهيمنة: في الأصل يشير مصطلح هيمنة يشير إلى تسلط الدولة داخل اتحاد كونفدرالي، ويُفهم الآن بشكل عام بأنه يعني السيطرة بالقبول. هذا المعنى الأوسع تم استحداثه وشيوعه في ثلاثينيات القرن العشرين على يد أنطونيو غرامشي، والذي بحث في سبب النجاح الكبير للطبقة الحاكمة في تعزيز مصالحها في المجتمع. فالهيمنة في الأساس قوة الطبقة في إقناع الطبقات الأخرى أن مصالحها هي مصالح الجميع. وبالتالي فالسيطرة لا تُملي ذاتها بالقوة وحدها، ولا حتى بالإقناع العملي وحده، ولكن بسيطرة أكثر براعة وشمولية على الاقتصاد، وعلى

أجهزة الدولة وعن طريقها يتم تقديم مصلحة الطبقة الحاكمة كمصلحة عامة وبالتالي يُؤخذ من المسلمات. وهذا المصطلح مفيد لوصف نجاح القوة الإمبريالية مع الشعب المستعمَر.[1]

الليبرالية: يُعرفها غرامشي على أنها "الفصل بين السلطات" بكل مواطن قوتها وضعفها، ويظهر موطن الضعف في الليبرالية وهو البيروقراطية، أي تبلور الكوادر العليا التي تمارس سلطة القهر والتي تتحول في لحظة معينة إلى طبقة مغلقة، ومن هنا كان المطلب الشعبي بالانتخاب هو مطلب ليبرالي متطرف.[2]

بينما لم يذكر منظر الاقتصاد الليبرالي آدم سميث، والذي يدعو إلى حرية التنافس والمبادلة التجارية، أبداً مصطلح "ليبرالية" في كتاباته إلا أنه حدد مفهومها ومعالمها، والتي تكمن في أن "حق الملكية الذي يتمتع به كل رجل في عمله الخاص إنما هو الحق الأقدس، وغير القابل للانتهاك، بقدر ما هو الأساس الأوّلي لكل ملكية أخرى".[3] ويرى أن القوانين التي تضعها الدولة من شأنها أن تَحد من الجهد والمثابرة للعامل.

وجون ستيوارت ميل؛ منظر الليبرالية السياسية، يحددها في "التطور الحر للفردية" وهو عنده أحد المكونات الأساسية للازدهار؛ فهو ليس عنصرا ثانويا مع كل ما تدل عليه مصطلحات الحضارة والتعليم والتربية والثقافة من معان فحسب، ولكنه بحد ذاته جزءا وشرطا لكل تلك الأشياء... وهناك شرطان لتحقيق فردية القوة والتطور؛ هما الحرية، وتعدد المواقف، وينجم عن هذين الشرطين النشاط الفردي والتنوع المتعدد الأوجه.[4]

إن الليبرالية الاقتصادية والسياسية تبعا لسميث وستيوارت ميل أسسّتا للفردية والتطور، وادّعتا بأنها تمثل بوادر "النهضة"، أما غرامشي رأى فيها سلطة للقهر؛ وهي في السياق الفلسطيني تفسر على أنها جزء من هذا الخطاب النهضوي الذي حملته أوروبا بعد نهضتها الصناعية، وكان مدعاة للسيطرة على الأمم الأخرى.

---

1. بيل أشكروفت وآخرين. دراسات ما بعد الاستعمار. ترجمة: أحمد الروبي وآخرون. (القاهرة: المركز القومي للترجمة،2010): ص 197.
2. أنطونيو غرامشي. كراسات السجن. ترجمة عادل غنيم. (بيروت: دار المستقبل العربي، 1994): ص 259.
3. آدم سميث. بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم. ترجمة حسني زينه. (بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007): ص179-180.
4. جون ستيوارت ميل. عن الحرية. ترجمة هيثم الزبيدي. (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع ، 2007): ص68-69.

النيوليبرالية أو الليبرالية الجديدة: هي "النموذج السياسي والاقتصادي الذي يعّرف به عصرنا – وهي تتعلق بالسياسات والعمليات التي تتيح لحفنة من الشركات الخاصة السيطرة على أكبر حيّز ممكن من الحياة الاجتماعية كي يتم تحقيق أقصى الأرباح. وارتبط اسمها في البداية برونالد ريغان ومارجريت تاتشر، وأصبحت خلال العقدين الماضيين الاتجاه السياسي والاقتصادي المهيمن كونيا، وقد تبنتها الأحزاب السياسية في الوسط والعديد من اليسار التقليدي وكذلك اليمين. وتمثل هذه الأحزاب وسياساتها المصالح الآنية لكبار أغنياء المستثمرين وأقل من آلاف من الشركات العملاقة".[5]

والبعض يُطلق عليها **الليبرالية المُحدَّثة**: ويحددها بأنها تلك المجموعة من النظريات الاقتصادية التي ترى أن اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي خير السبل لتحقيق المجتمع الحر وزيادة رفاهية شعوب العالم المنفتح اقتصادها على السوق العالمية.[6] وفي سياق هذه الدراسة يمكن أن تُعرف النيوليبرالية على أنها عملية ترميم لليبرالية، والتي أعادت صياغة وبناء المنظومة الليبرالية القائمة على الرأسمالية بأهدافها ومبادئها القائمة على الحرية الفردية والتنافس واحتكار السوق.

العدالة الاجتماعية: هي نظام اقتصادي اجتماعي تتبناه الدولة ومجتمعها المدني لتُحقق المساواة بين أفراد المجتمع بإلغاء كافة الفروقات الطبقية بينهم من خلال توزيع الثروات والموارد بشكل عادل، بحيث "يدخل الناس في الإنتاج الاجتماعي لمعيشتهم في علاقات محددة ضرورية ومستقلة عن إرادتهم، تتناسب مع مستوى معين من تطور قوى الإنتاج المادية. وتشكل هذه العلاقات في مجموعها البنية الاقتصادية للمجتمع، أي القاعدة الحقيقية، التي تنتصب فوقها بنية فوقية سياسية وقانونية، تتطابق معها أشكال محددة للوعي الاجتماعي".[7] "فالمطلوب هو إعادة تنظيم البنية والعلاقات الحقيقية بين البشر من جهة، وعالم الاقتصاد والإنتاج من جهة

---

5. نوعام تشومسكي. الربح فوق الشعب الليبرالية الجديدة والنظام العولمي. ترجمة مازن الحسيني. (رام الله: دار التنوير، 2000): ص9.
6. أفهيلد هورست. اقتصاد يغدق السوق فقرا. ترجمة عدنان عباس علي. (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007): ص8.
7. غرامشي، مرجع سابق: ص 469.

أخرى. سوف تكون عناصر البنية الفوقية حتما قليلة العدد، تتميز ببعد النظر والكفاح".[8] وفي السياق الفلسطيني تُوضع العدالة الاجتماعية ضمن إطارين، الأول يتعلق بضرورة إتباع منهج الاقتصاد السياسي الذي يحقق عدالة في التوزيع والمساواة في الحقوق والواجبات. والثاني يندرج تحت حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيرها وتحررها من الاستعمار بكافة أشكاله وأساليبه كباقي شعوب العالم.

المجتمع المدني: في المعنى الهيجلي لمفهوم المجتمع المدني، يضع الدولة/ المجتمع السياسي في مقابل المجتمع المدني باعتبارهما لحظتين في البنية الفوقية، ويشمل المجتمع المدني في فلسفة هيغل العلاقات الاقتصادية. ويقول غرامشي أن الدولة = المجتمع المدني + المجتمع السياسي؛ أي الهيمنة التي يحميها درع القهر. وأحيانا أخرى يقول "المجتمع المدني والدولة هما في الواقع الملموس شيء واحد"، إذ يعتبره جهاز "الهيمنة الخاص".[9]

بينما يُعرفه عزمي بشارة بمفهوميه المعجمي والتاريخي. والمعجمي؛ ذو دلالة تتعلق بالدولة، والتعامل العادي للدولة مع مواطنيها لتمييزه من التعامل العسكري والجنائي والديني، ويتعلق بالتعامل مع مواطني دولة المواطنين، والمواطنة شرطه التاريخي. أما الدلالة التاريخية فتبين أن المجتمع المدني يمثل عملية "الدمقرطة"، ومن ناحية أخرى يمثل جانبا محددا من عملية الدمقرطة أي ذلك الجانب الذي يميز مرحلة تاريخية محددة في علاقة المجتمع مع الدولة، وليس في علاقة الدولة بذاتها أو المجتمع بذاته، فهنالك علاقات تجمع الفرد والمجتمع والدولة في وحدة واحدة عن طريق تنظيم العلاقة بينهم.[10]

الاستهلاكية: هي أن تكون القيمة الاستعمالية للمنتوج في المجتمعات أكثر أهمية من قيمته التبادلية، ويتقيد هذا المنتوج بالمدى الواسع أو الضيق للحاجات الاجتماعية.[11] وكذلك فهي "طريقة جديّة في الحياة، ذُكر أنها

8. المرجع السابق: ص 275.
9. المرجع السابق: ص274/227.
10. عزمي بشارة. المجتمع المدني: دراسة نقدية. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث، 2012): ص 32-82/24.
11. فريدريك إنجلز. موجز رأس المال. ترجمة فالح عبد الجبار. (بيروت: دار الفارابي، 2013): ص141.

أوجدت إنسانا يحمل فلسفة في الحياة تلزم البشر بإنتاج أشياء أكثر وأكثر، أي هذه السنة أكثر من السنة التي سبقتها وأكثر في السنة التي تليها، وهكذا. كما أنها فلسفة تشدد على قيمة مستوى الحياة أكثر من تشديدها على القيم الأخرى. وقد شكل ظهور مجتمع النمو المضطرد والثقافة الرأسمالية مرحلة جديدة ضمن العملية التاريخية الجارية . ولكن لم يحدث في التاريخ أن وُجد مجتمع مؤَسس على هذه الفئات من الناس: الرأسمالي الذي يعمل لهدف وحيد هو استثمار المال وجمع الارباح، والعامل الذي لا يملك وسيلة للعيش إلا جهده وتعبه، والمستهلك الذي جعل هدفه الوحيد شراء الخدمات والبضائع واستهلاكها بشكل متزايد".[12]

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في البحث عن بدايات الاستعمار الاقتصادي المباشر للسوق الفلسطيني، وتكشف عن تجلياتها زمن الانتداب البريطاني على فلسطين، وهي الحقبة التي بدأ فيها انحراف المشروع السياسي الفلسطيني عن مساره التحريري، بسبب تلاعب قوى الاستعمار في بنية المجتمع الفلسطيني وربطه بالرأسمالية الليبرالية "العالمية". كما تكشف عن آليات اقتصاد الهيمنة الأوروبي والأمريكي في رسملة الاقتصاد المحلي وتفكيكها من خلال قراءة إعلانات وتقارير الصحف، والتي ستبين ثقافة الاستهلاك التي روجت لها الشركات العابرة للقوميات، بالإضافة إلى رفع مديونية المجتمع الفلسطيني وسلخه عن المشروع السياسي لصالح العمل الاقتصادي.

منهجية الدراسة

في ظل الجمع ما بين التاريخ والاقتصاد والثقافة لفهم بنية الخطاب الرأسمالي الليبرالي في فلسطين، لا بد أن يتم تفكيك هذا الخطاب والحفر على تاريخه عبر دراسة الاقتصاد السياسي منذ أن تواجد الانتداب البريطاني

12. ريتشارد أتش روبتز . المشاكل العالمية وثقافة الرأسمالية. ترجمة فؤاد سروجي. (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2008): ص 20-21.

على أرض فلسطين. لذا تتبنى هذه الدراسة الأسلوب التفكيكي في تحليل عيناتها ومصادرها الأولية والتي تجمع ما بين التاريخ والاقتصاد، وتستند في بعض جزئياتها إلى المنهج الحفري[13] كأداة تفكيك خطاب وممارسات الاستعمار المباشر في فلسطين، والذي يحلل بعض عينات الدراسة التي أُخذت من الأرشيف كأرشيف أو تلك التي تم جمعها من الصحف القديمة، بالإضافة إلى التحليل السيميائي للعينات الأخرى المتعلقة بالإعلانات. وتم استخدام المنهج هنا كأسلوب للتحليل، وليس لحصر الدراسة بما أنها تصيغ تأريخ جديد تستخدم الاقتصاد لفهم وكشف رواية تاريخية محلية، وبناء عليه سيتم تحليل البعد التاريخي للممارسات الرأسمالية في فلسطين المستعمَرة البريطانية، التي استعاضت عن التحرر بالاقتصاد الليبرالي والليبرالي الجديد.

وقد تم الاستناد إلى الحفرية المعرفية والتي هي الأكثر مواءمة لقراءة وتحليل تاريخ الاقتصاد السياسي، والتنقيب عن آثارها لفهم العلاقة على مداها البعيد بين سلطتي رأس المال والسياسة. وتبني الدراسة خطوات التحليل بالارتكاز بداية على خطاب الشركات العابرة للقوميات في الصحف، وهي قراءة سيميائية بالإضافة إلى كونها عملية تفكيك للخطاب الرأسمالي العابر للحدود. ومن جانب آخر تحلل الدراسة خطاب المؤسسات المصرفية وأوراقها الأرشيفية. وما يُعين الباحثة في تفسير آليات ودواعي رسملة السوق الفلسطيني في الحقبة الانتدابية هو عملية البحث على جذور وتاريخ اللبرلة ضمن السياق الاستعماري. وتعتمد هذه الدراسة على أوراق أرشيف بلدية نابلس، والصحف الفلسطينية كأرشيف فلسطيني ولكونها بدأت بالصدور قبل حوالي قرن واستمرت زمن الانتداب، ومن أهمها فلسطين والكرمل، في حين أن الدفاع بدأت بالصدور في منتصف العهد الانتدابي. وتقوم منهجيتها على تحليل صور الإعلانات المنشورة في الصحف المذكورة لكل من الشركات التجارية الأوروبية والأمريكية، بالإضافة إلى إعلانات وتقارير البنوك. وإلى جانب ذلك، فإن هناك مادة غنية من التقارير والأخبار المتعلقة بالقروض، وخاصة في فترة الأربعينيات ساهمت في تدعيم الفصل الرابع.

---

13. ميشيل فوكو. حفريات المعرفة. ترجمة: سالم يفوت. (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1987): ص125.

موقع الباحثة: طالبة في برنامج ماجستير الدراسات العربية المعاصرة في جامعة بيرزيت. ورسالة الماجستير هذه محاولة بحثية للكشف عن سياسات الاستعمار ورأسماليته في إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني ولبرلته، وإقصاء مشروع التحرير.

مراجعة الأدبيات

هناك العديد من الباحثين الذين درسوا تاريخ الاقتصاد الفلسطيني على مراحل مختلفة من تاريخه، وخاصة الاقتصاد التنموي خلال المرحلة الأوسلوية. ففي التاريخ الفلسطيني المستعمَر هناك علاقة جدلية ومعقدة بين عدة فواعل سياسية واقتصادية وثقافية، وهذه الفواعل مثلت ثلاث حركات أساسية تبتدئ بالنخبة الاقتصادية الوطنية أو البرجوازية الوطنية؛ والنخبة السياسية أو الحركة الوطنية/المقاومة؛ ونهاية بالحركة الاستعمارية الاقتصادية والسياسية والفكرية التي ساهمت في دوام الحالة الكولونيالية، وبالتالي أنتجت دينامية تفاعل الحركات الثلاث هذه على الساحة الفلسطينية ما يُمكن أن يُسمى ب"الاقتصاد المشّوّه".

وتستعين هذه الدراسة ببعض الكتب والدراسات ذات الصلة وتعمل على مقاربتها بها, والتي تتناول بُعد العلاقة والمدى بين اللبرلة واللبرلة الجديدة الاستعماريتين بالنقد والتحليل، وتنقسم إلى محورين رئيسيين: **المحور الأول:** وينتقد علاقة الاقتصاد الفلسطيني بالليبرالية العالمية – فكريا وعمليا، وذلك لفهم سيرورة تبَنّي الاقتصاد الرأسمالي والربط المباشر به وبدايات تطور العلاقة في إطارها التاريخي. بينما **المحور الثاني** يُركز على الأدبيات التي تتحدث عن استبدال التحرر والعدالة الاجتماعية بالنيوليبرالية والتنمية الاقتصادية – تنمويا. وتُصنف هذه الدراسات النقدية على النحو التالي:

أولا: اللبرلة الاقتصادية (رَبْطٌ) و(تَبَنّي)

يسرد عادل منّاع تاريخ فلسطين في مُستَهَل الحكم العثماني وحتى سقوطه في مؤلفه "**تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني 1700–1918**". ويتناول أكثر الأحداث التي أثرت في تاريخ فلسطين، والتي اطلع عليها العصر الحديث لفلسطين. ويُعرج على التحولات الحادثة في النخبة السياسية المحلية كونها وضعت حجر الأساس في بلورة مفهوم المجتمع الفلسطيني الحديث والتي لها الأثر الأكبر بعد بروز قوى محلية كالزيادنة، لدورهم في خلق استقرار اقتصادي وأمني ونفوذ سياسي. وقد تعاقبت الأحداث في العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر في فلسطين حتى وصل إبراهيم باشا لها، وخضعت فلسطين للحكم المصري، ليُدخِل سياسات إدارية وتجارية جديدة استنفذت قدرات الشعب على تحملها. مما استدعى محمد علي باشا الى قمع الثوره التي قامت ضد نجله إبراهيم، وفتح أبواب فلسطين أمام النفوذ القنصلي والتجاري الأوروبي والجمعيات التبشيرية. ومنّاع يُعيد التحولات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية إلى عودة الحكم العثماني وتنظيماته بعد أن ربطت السوق الفلسطيني بالسوق الأوروبي الرأسمالي، والتي بدورها غيرت بنية المجتمع المحلي لجعله مجتمعا طبقيا بامتياز.[14] فكانت سياسات الخصخصة التي نظمها الحكم العثماني في فلسطين قد سمحت للمنظمات الدولية التدخل في فلسطين بصورة مباشرة، وزيادة نسبة الاستيطان والإرساليات فيها، ونمت فيها جذور الصهيونية، و تعدّ هذه السياسات الافتتاحية الأولى للرأسمالية في فلسطين، وبواكير قلب بنيتها الاجتماعية والاقتصادية رأسا على عقب.

ويتناول ألكزاندر شولش في "**تحولات جذرية في فلسطين1856–1882**" أحداثا هامة ساهمت في فتح الطريق أمام الاستعمار منذ أن وصل نابليون فلسطين، فضلا عن التنظيمات العثمانية التي مهدت الطريق أمام الرأسمالية الليبرالية لاختراق الاقتصاد الفلسطيني. واعتبر التطور الأكبر في تاريخ فلسطين في القرن التاسع عشر،

14. عادل منّاع. تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999).

قد جاء إثر صلح باريس 1856 الذي سمح بالوصاية الأوروبية على البلاد والتغلغل في أسواقها ونظامها الإداري والاجتماعي بعد حرب القرم وحتى أول موجة هجرة يهودية عام 1882 إلى فلسطين. إن شولش، وفي الجزء الثاني من مؤلفه يوضح مدى التطور الاقتصادي في فلسطين في سياق الاستعمار الأوروبي وسياق الحركة الصهيونية التي لم تكن سوى حركة واحدة من الحركات الكولونيالية الأوروبية. ويعدُّ شولش القنصليات أساس التغلغل الأوروبي في فلسطين في القرن التاسع عشر، والتي اتضح لاحقا من حساباتها الجمركية حدّ اتساع التجارة الخارجية "الصادرات"، ولا سيما في المنتجات الزراعية لأن فلسطين كانت مجتمعا زراعيا تبدّل لمجتمع رأسمالي. وهذا على قدر كبير من الأهمية كونه تمهيدا وفاتحة للدمج المتزايد لفلسطين في السوق الأوروبية، بعد أن أصبحت مُورِّدة للمنتجات الزراعية الخام، فحولت الأرض لسلعة تجارية تُلبي حاجات الأسواق الأوروبية- الأمريكية، والتي خلقت طبقية لم تكن موجودة في المجتمع الفلسطيني وتمثلت في الطبقة الغنية ممن تملكوا الأراضي الأولى، وتضم: العائلات الكبرى، والبرجوازية الرأسمالية والرأسماليين الأجانب. أما الفئات الثلاث هي من عزز حركة رأس المال التجاري والمصرفي الأوروبي في فلسطين خلال القرن التاسع عشر.[15] وهذا يُعد منعطفٌ تاريخيٌ في الاقتصاد الفلسطيني خلخل مقومات الحياة الاجتماعية وقتذاك، ولكنها أصبحت أكثر عنوة وأشد خطورة، وهو ما يسعى هذا العمل البحثي لكشف تجلياته. وشولش نظر إلى هذه التحولات على أنها جذرية، لكن الوجود الانتدابي يكشف عن التحولات المباشرة التي أحدثها في الاقتصاد الفلسطيني وساهمت في تغيير بنية مجتمعه.

إن كتاب "**الفلسطينيون: صيرورة شعب**" يقسم ويحلل تاريخ فلسطين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بناء على ثلاث حقب "تمرد" فلسطينية، أولها منذ لحظة نشوء فلسطين "المعاصرة" على حد تعبير يوئل مغدال وباروخ كمرلنغ، وهي الحقبة التي أدخل فيها المصريون التغييرات والإصلاحات التي بدأت منذ عام 1834 إلى

15. ألكزاندر شولش. تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882. ترجمة كامل جميل العسيلي. (عمان: الجامعة الأردنية، 1993).

مجتمع الفلاحين، و"تمرد" إبَّانها الفلاحون على حكم إبراهيم باشا العسكري، والذي رافقه توسيع في علاقات الساحل الفلسطيني الاقتصادية مع أوروبا. ورافق هذا الحكم تحول جذري على الاقتصاد الفلسطيني إثر تحوله من اقتصاد المعيشة المحدود لاقتصاد السوق الرأسمالي الأوروبي والأمريكي.[16] ويمكن القول بأن هذه كانت بذور غرس الرأسمالية في فلسطين التاريخية ولكن الانتداب البريطاني هو الذي ربط ووصل الاقتصاد الفلسطيني بالسوق العالمي بشكل مباشر، وسوف تتعرض الدارسة لهذا العمل البحثي بالدرس والتحليل في فصولها.

وكانت ثورة 36-39 "التمرد" الأكبر/الإضراب العام والمقاطعة تبعا للمؤلفين في سبيل تحرير البلاد من الاستعمارين البريطاني والصهيوني. ويحكي المؤلفان قصص النزاعات الفلسطينية الداخلية بين الأرستقراطية المدينية المتواطئة والفلاحين القرويين المتمردين خلال مرحلة العصيان والثورة، وتناول كتاب "الفلسطينيون" الجانب السياسي لأحداث الثورة وركز على حالة الفوضى وأبعادها، التي سادت حينذاك. ولم يتناول الجانب الاقتصادي بعد انتهاء ثورة 36-39، والذي سيخص هذا العمل البحثي فصلا كاملا لتحليله اقتصاديا وتفكيك صوره. ويؤكد مغدال وكمرلنغ على جذرية التحول الاقتصادي في فلسطين عقب التغير الاقتصادي والسياسي بعد حرب 1967، بعدما انتهى دور المجتمع الزراعي ليتبنى اقتصادا جديدا يرزح تحت سلطة الصهاينة. ولم يُسهب المؤلفان في التغيرات الاقتصادية بقدر تعمقهم في تأريخ الأفعال السياسية الإسرائيلية وردود الأفعال الفلسطينية وقتها.

في كتاب "**One Palestine, Complete: Jews and Arabs under the British Mandate**" لمؤلفه توم سيجيف يتفحص علاقة بريطانيا بالحركة الصهيونية من ناحية، وعلاقتها بالعرب والفلسطينيين من ناحية أخرى، وذلك في أعقاب انتدابها لفلسطين ليقدم روايات الأطراف الثلاثة تجاه القضية الفلسطينية وقيام دولة إسرائيل إلى جانب الانتداب البريطاني وخلفا له. وأكد سيجيف من خلال الأوراق الأرشيفية على حجم

16. باروخ كمرلنغ ويوئل شوئيل مغدال. الفلسطينيون صيرورة شعب. ترجمة حمزة غنايم. (رام الله: مدار، 2001).

الدعم البريطاني الهائل للحركة الصهيونية لتحقيق دولة إسرائيل المستقلة، والذي ساعدها ليكون حليفا لها في المنطقة. وركز الكاتب على أن بريطانيا تحالفت مع الصهاينة بعد الحرب العالمية الأولى لتوافق مصالحها مع وجودهم في المنطقة العربية، وليس نتيجة للهلوكوست. ومن الجدير بالذكر أن سيجيف برهن على عجز البريطانيين عن مواجهة الفلسطينيين واللجوء للولايات المتحدة الأمريكية بعد قيام ثورة 1936-1939 بعد أن كشف العرب وعودهم الزائفة. كما تحدث عن المفارقات في تطور الحركة الوطنية العربية مقارنة بالحركة الصهيونية، وتحديدا بعد 1929 فضلا عن تطور حياة المهاجرين اليهود في فلسطين مقارنة بالسكان الأصليين.[17] إن سيجيف وضع اللوم على اليهود، ولم يركز على مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، فقد تجاهل الاستعمار البريطاني الصهيوني ورأسماليته في تأسيس مشروع الاستعمار الاستيطاني الذي أقام "إسرائيل".

ويُعاين بشارة دوماني في مؤلفه الموسوم ب"**إعادة اكتشاف فلسطين – أهالي جبل نابلس 1700–1900**" التركيز على أهمية مدينة نابلس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لكونها مركزا تجاريا وصناعيا هاما آنذاك، ويسلط الضوء على أساليب المنافسة بين السكان المحليين والتجار الأجانب والإقليميين في المدن الساحلية، والعلاقات الدينامية التي خرطت القوى المحلية مع المفاعيل المتولدة من الحكم العثماني والتوسع الأوروبي الاقتصادي والثقافي. وانطلق دوماني من التحولات الزراعية التي ارتبطت بالتحديث، والتي لم تبدأ إلا مع قدوم أول موجة من الهجرة اليهودية الأوروبية سنة 1882. ويعتبر دوماني أن التجارة في نابلس قبل دخول المصريين إلى فلسطين هي سبب نقطة التحول ودخول النظام الرأسمالي.[18] وتحديدا بعد أن توسعت علاقاتهم بالأسواق الإقليمية والمركزية من خلال الزراعة التجارية والاقتصاد النقدي وتسليع الأرض والربط بالسوق العالمية قبل ثلاثة قرون.

---

17 . Tom Segev. *One Palestine, Complete: Jews and Arabs under the British Mandate*. (New York: Metropolitan Books, 2000).

18. بشارة دوماني. إعادة اكتشاف فلسطين: أهالي جبل نابلس 1700-1900. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998).

تناولت تامار غوجانسكي في مؤلفها "**تطور الرأسمالية في فلسطين**" مجمل التغييرات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، بداية من منتصف القرن التاسع عشر وحتى إعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948. وسلطت الضوء على آليات الإنتاج الزراعي التقليدي في فلسطين، والذي هو نظام إقطاعي قام على المشاع وانعدام ملكية الأرض الخاصة، والتي هي أساسا مناقضة للنظام الاقتصادي الرأسمالي. وحين تغلغلت الرأسمالية في الزراعة التقليدية إلى الزراعة التجارية غيرت نمط حياة الفلاحين. وفسرت غوجانسكي أن عملية تركيز الأراضي التي تمت منتصف القرن التاسع عشر مثل قانون الطابو، كانت سبباً في تحطيم نطاق المزارع الريفية الأساسية في فلسطين، وخلقت مجتمعا طبقيا مكوناً من فقراء وأغنياء. كما وتحدثت عن براعم الرأسمالية في فلسطين التي نمت في أواخر العهد العثماني في الوقت الذي كانت فيه بلادا زراعية "متخلفة". وعن التغلغل الكولونيالي اليهودي والصهيوني في منتصف القرن التاسع عشر حين بدأت دول أوروبا تتصارع على فلسطين بإرسال القنصليات لها، والتي مهدت السبيل أمام السيطرة الاستعمارية على فلسطين، وذلك بالحصول على الامتيازات وشراء الأراضي وتشجيع هجرة رعايا دولها وإقامة مؤسسات فيها. ومن ثم بدأ تأسيس لجان ومؤسسات وشركات كولونيالية أوروبية وأمريكية ويهودية وصهيونية قامت بشراء أراضٍ في فلسطين وفتح سكك حديدية ومصانع وغيرها لاستعمار البلاد.[19] لكن غوجانسكي درست تطور الرأسمالية في البلاد من منظور اشتراكي ماركسي صرف.

في دراسة "**The Competitive Advantage of Moneylenders Over Banks in Rural–Palestine**–" كشف ايموس نادان عن رأسمالية سياسات إقراض الفلاحين والدعم الرسمي للبنوك زمن انتداب بريطانيا لفلسطين، وهي السياسات التي أقرتها حكومة الانتداب لتسهيل الإقراض الرسمي من أجل تثبيت قواعد السوق الاستهلاكي في فلسطين أثناء محاولتها استبدال نظام الائتمان غير الرسمي بنظام رسمي. حيث يوضح

19. تامار غوجانسكي. تطور الرأسمالية في فلسطين. ترجمة: حنا إبراهيم. (حيفا: مطبعة الإتحاد التعاونية ، 1987).

الكاتب ارتفاع نسبة القروض التي قدمها التجار ورجال الأعمال[20] والمصارف غير العربية للفلاحين وتحديدا بنك باركليز في ذلك الحين والذي قدّم عروضا وتسهيلات ائتمانية للمزارعين أكثر من البنوك الأخرى وبتشجيع من الحكومة وخصوصا لدعم المزارعين اليهود. ولكن بنك باركليز والبنوك الأخرى ترددت بتقديم قروض للفلاحين خلال الأزمة الاقتصادية بسبب ثورة 1936-1939، والتي تأثرت بسابقتها ثورة 1929، فقد عجز الفلاحون عن سداد قروضهم، وكان ذلك دافعا للحصول على مزيد من القروض من مؤسسات الإقراض الحكومية. كما تحدث عن معدلات الفائدة المرتفعة للقروض المعروضة في الوقت الذي كان فيه الفلاحون غير قادرين على سداد قروضهم والتي ساهمت في تطور السوق التنافسي في فلسطين.[21]

وفي دراسة أخرى موسعة لنادان عن اقتصاد الريف العربي عقب حكم الانتداب البريطاني على فلسطين، وهي **"The Palestinian Peasant Economy Under the Mandate: A Story of Colonial Bungling"**، تناول فيها مشروع "الترشيد" وغيره من المشروعات التي ادّعت حكومة الانتداب بأنها قدمتها لمساعدة الفلاحين - المزارعين الفلسطينيين ولدعم زراعتهم وتحسين أوضاعهم الاقتصادية المتأثرة بثورة 1929. وأثبت نادان من خلال الوثائق الأرشيفية أن الانتداب البريطاني فشل في تحسين الوضع الاقتصادي للفلاحين، هذا فضلا عن مشاركة سياسات إصلاح الأراضي والائتمان التي اتخذتها حكومة الانتداب في القضاء على النظام الاقتصادي للفلاحين الفلسطينيين، فضلا عن تدمير الأراضي والزراعة والاقتصاد أثناء ثورة

20. هناك دراسة أجرتها شيرين صيقلي حول تنامي الرأسمالية والاستهلاك في فلسطين خلال حكم الانتداب البريطاني ، وتشير في دراستها إلى ازدهار التجارة والصناعة والزراعة في فلسطين بشكل مضاعف وخاصة بعد انتهاء ثورة 1936-1939، وذلك من خلال أنظمة الصيانة والترشيد التي نظمتها الحكومة البريطانية حينذاك، وتحدثت عن تزايد وتطور نشاط رجال الأعمال الفلسطينيين زمن الانتداب بالإضافة إلى زيادة في الاستهلاك. (للمزيد أنظر إلى:

Sherene Seikaly. *"Meatless days: Consumption and capitalism in wartime Palestine 1939—1948"*.(PhD, New York Unirersity, 2007).

21 . Amos Nadan. The Competitive Advantage of Moneylenders Over Banks in Rural Palestine. *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, Vol. 48, No. 1 (2005), pp. 1-39.

1936-1939 ودعم المشروع الصهيوني وشراء الصندوق القومي اليهودي للأراضي الفلسطينية.[22] وهاتان الدراستان من الدراسات القليلة التي تحدثت باستفاضة عن حركة الاقتصاد الفلسطيني وخاصة اقتصاد الفلاحين الفلسطينيين عقب ولاية الاستعمار البريطاني لفلسطين.

وهناك عدد وافر من الدراسات[23] المنجَزَة عن نمو الاقتصاد الصهيوني وتحولاته في فلسطين الانتدابية، وفي المقابل ليس هناك عدد يُذكر من الدراسات حول اقتصاد الرفاه الفلسطيني واستقراره وحول التغييرات التي طرأت عليه خلال تلك الحقبة.

---

22 . Amos Nadan. *The Palestinian Peasant Economy Under the Mandate: A Story of Colonial Bungling*.(London: London School of Economics and Political Science, PhD thesis in Economic History, 2002).

23 . The list includes: Jacob Metzer, "*The Economy of Mandatory Palestine: Reviewing the Development of the Research in the Field*"; Ya'acov Shavit, "*Why Didn't the Inhabitants of Tel-Aviv Wear a Red Riding Hood? Idealism vs. Realism in the Interpretation of the History of the Yishuv: Tel-Aviv as a Metaphor*"; Deborah S. Bernstein, "*The Histadrut and the Government Sector: Strategies for the Employment of Jewish Labor and Their Limitations*"; Bat-Sheva Margalit Stern, "*'A Queen Without a Kingdom'Jewish Women Workers in the Labor Force in Mandatory Palestine*"; Hagit Lavsky, *"Nation, Immigration and Settlement: Was there any Zionist Absorption Policy?"*; Aviva Halamish, "*Immigration According to the Economic Absorptive Capacity*"; Nachum T. Gross, "*Jewish Banking and Economic Growth during the Mandate Period*"; Nahum Karlinsky, "*Private Credit Cooperatives in Mandatory Palestine*"; Avraham Sela, "*Palestinian Society and Institutions during the Mandate: Changes, Lack of Mobility and Downfall*"; Yitzhak Reiter, "*The Waqf in Changing Circumstances: The Economic Management and Political Role of the Waqf in Mandatory Jerusalem*"; Mahmud Yazbak, *Immigrants, Elites and Popular Organizations among the Arab Society of Haifa from the British Conquest to 1939*; Joseph Vashitz, "*Social Transformations in Haifa's Arab Society: Merchants and other Entrepreneurs*"; Amiram Gonen, "The Emergence of a Geographical Heartland in Israel"; Yossi Katz, "*The Jewish National Fund and the Palestine Land Development Company - From Cooperation to Separation: The Establishment of the JNF's Independent Land Purchasing Office during the Mandate*"; *Abraham Doron," Labor and Social Insurance Legislation: The Policies of the Palestine Mandate Government"*; Shifra Shvarts, "*Politics in Health: The Establishment of Sick Funds in Eretz-Israel during the British Mandate*"; Yuval Dror, "*The Labor Trend Workers' Organization during the British Mandate: An Educational Movement and a Unique Professional Organization*"; Moshe Lissak, *"The Society and Economy of Mandatory Palestine in Retrospect".*

إن غسان كنفاني تتبع تفاصيل ثورة 36-39 الاقتصادية والسياسية والثقافية، في مؤلفه "**ثورة 36–39 في فلسطين: خلفيات وتفاصيل وتحليل**" وبالذات بعد تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية وتعاظم الطبقية في المجتمع. ويرى كنفاني أن الهيكل الاقتصادي الاجتماعي الفلسطيني في فترة مابين 1918-1948 صبَّ بالدرجة الأولى لمصلحة الحركة الصهيونية ومشروعها وخاصة بعد تحوله من مجتمع زراعي عربي إلى مجتمع صناعي صهيوني رأسمالي، وعلى حساب البرجوازية المتوسطة والصغيرة الفلسطينية بعد أن تحولت من إقطاعية لرأسمالية. وأثناء إندلاع ثورة 36 أحكمت الصهيونية والإمبريالية سيطرتها على البنى التحتية الاقتصادية في البلاد، وزاد ذلك من حدة الصراع بين بروليتاريتين: فلسطينية وصهيونية. وتبرز نخبوية كنفاني في دفاعه عن دور البرجوازية الصاعدة وإعلاء شأن الحزب الشيوعي الذي تحالف لاحقا مع النخبة السياسية المتواطئة.[24] وهذا ما لا تُبرره هذه الدراسة بأي حال من الأحوال، وخصوصا بعد تصالح البرجوازية الوطنية – ومن ضمنهم الحزب الشيوعي – مع الرأسمالية والصهيونية تحت غطاء إحلال السلام الاقتصادي، وإنهاء الصراع.

بحث رشيد الخالدي في كتابه "**القفص الحديدي: قصة الصراع الفلسطيني لإقامة دولة**" عن أسباب فشل وعجز الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة قبل سنة 1948. أو بالأحرى إخفاقهم في إنجاز مشروعهم السياسي الواجب إنجازه. فيؤكد الخالدي على ضرورة قراءة فشل الفلسطينيين في بناء دولتهم لفهم الفواعل الأساسية التي عارضت منح الفلسطينيين حق تقرير مصيرهم، وفي ذات الوقت أوقع اللوم على الطرف الفلسطيني باعتباره عنصرا رئيسيا في النزاع حتى لو كان الضحية باعتباره مسؤولا عن قراراته. كما أن الخالدي ربط بين الفشل الفلسطيني وميزان القوى العالمي بداية ببريطانيا ونهاية بالولايات المتحدة الامريكية، وذلك جراء خليط من السياسات البريطانية والأمريكية الداعمة للصهيونية فضلا عن دعم المؤسسات الدولية للأهداف الصهيونية والإمبريالية. ومقابل ذلك كان هناك ضعف في صفوف القيادات العربية والنخب

24. غسان كنفاني. ثورة 36-39 في فلسطين – خلفيات وتفاصيل وتحليل. (القدس: الوكالة الفلسطينية للصحافة والنشر. د.ت).

الفلسطينية تحديدا في مواجهة القوى العظمى، بالإضافة إلى منع الانتداب إنشاء المؤسسات التمثيلية للشعب الفلسطيني، ومساهمته بشكل مباشر في تجزئة القيادات المحلية، عدا هيمنته الكاملة على الموارد في البلاد وتدعيم الوجود الصهيوني من خلال منحهم الاستثمار بها، وسحبها من أيدي الفلسطينيين.[25]

في ذات الوقت يبحث الخالدي في مقدرة الفلسطينيين على تحقيق استقلالهم بما لديهم من مقدرات لتحقيقه، وسلط الضوء على وهن وضعف قرارات النخبة السياسية الفلسطينية حينذاك وانقسامها، كما بيّن أن هذا الوهن سبَّبَ فشلها زمن الانتداب البريطاني وتحديدا قبل ثورة 36 في توحيد الصف الفلسطيني تحت إطار تنظيمي موحد فاعل يمثله إطار سياسي مقبول ومعترف به. وفي المقابل يُوضح الكاتب الموقف النضالي ودور المقاومة المسلحة التي قام بها الفلاحون الفلسطينيون والتي أسهمت في بلورة الهوية الفلسطينية. وقد كان إضراب 36 المناهض للاستعمار الصهيوني والبريطاني أطول مقاطعة اقتصادية شهدها التاريخ، وتم إفشال تجربتها جراء قمع بريطانيا لها وتشرذم النخبة الفلسطينية فضلا عن غياب الدعم الخارجي للثورة. وسمحت المقاطعة الفلسطينية الاقتصادية خلال الثورة للقطاع الاقتصادي الصهيوني بالتوسع أكثر فأكثر داخل فلسطين وبالذات بعد العقوبات الكبرى التي طُبقت على الفلسطينيين لإعلانهم الإضراب واستمرارهم بالثورة.

ومن جهتها، قدمت سارة روي دراسة حول التنمية في قطاع غزة ركزت فيها على اقتصاد القطاع، وعنونتها ب"**The Gaza Strip: A Case of Economic De, Development**" ، واقتصرت دراستها على عقدين من الزمن امتدا من 1967 وحتى 1985. وتوضح خلالها أسباب نقص وضعف التطور والتنمية داخل القطاع الاقتصادي في غزة والتي سبّبها الاحتلال الإسرائيلي للبلاد بعد دمج اقتصاد القطاع باقتصادها الرأسمالي عقب احتلاله. وبالرغم من ارتفاع حجم ومستوى الاستهلاك الاقتصادي والدخول المحققة بعد عام

25. رشيد الخالدي. القفص الحديدي: قصة الصراع الفلسطيني لإقامة دولة. ترجمة: هشام عبدالله. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008).

1967 لأهالي القطاع وإلحاق اقتصاد فلسطين بالاقتصاد الإسرائيلي إلا أن روي ومن خلال تفحصها لطبيعة وحجم واتجاه كل من الصادارات والواردات من وإلى غزة والتغييرات التي طرأت عليها بعد 1967، كشفت عن التواتر في مستوى الدخل للقطاع والذي أسهم في زيادة حجم الاستهلاك الخاص على حساب المنتجات المحلية، فاعتمد اقتصاد القطاع بشكل أساسي على المصادر الإسرائيلية والقروض وبضرائب عالية، والتي بدورها حرمت القطاع من تأسيس بنية تحتية اقتصادية وانعدام نموه. وأكدت الكاتبة روي على أن الاحتلال الصهيوني خلق اقتصادا تابعا لاقتصاده في قطاع غزة ودمجه به جراء القيود الصارمة والضغوط المفروضة على التجارة والاستثمار داخل القطاع، ما حال دون تحقيق أي تنمية اقتصادية لعدم قدرتها على تعزيز النمو الهيكلي الاقتصادي والاجتماعي الداخلي لقطاع غزة، ، ويزاد على ذلك تفاقم تبعيته لاقتصاد الاحتلال. [26]

وقدم هيسكي شوهام دراسة حول الثقافة الاستهلاكية ما بين الحربين العالميتين في فلسطين، وجاءت بعنوان "**"Buy Local" Or "Buy Jewish"? Separatist Consumption In Interwar Palestine**" . وتناقش المقالة عملية التحول في النشاطات الاقتصادية بعد قيام الحركة الصهيونية بتسييس النشاط التجاري منذ حكم الانتداب البريطاني على فلسطين، وتصنيف المنتجات عرقيا، والتي من شأنها تعزيز الهوية الصهيونية وتشجيع ثقافة استهلاك البضائع اليهودية من قبل اليهود وكذلك ربط المنتجات اليهودية بالأجنبية. وتضيف المقالة أن الحركة القومية العربية —كرّد فعل — قامت بدعوة الفلسطينيين لشراء المنتجات المحلية والوطنية الفلسطينية. وبدأ الصراع بين الحركتين والتي سمّاها شوهام بالانفصالية الاستهلاكية، وظهرت رسملة المنتجات دائما في إعلانات الصحف لتشجع على شراء المنتج الوطني أو المحلي، وهي سياسات عززت بدورها النزعة الاستهلاكية الرأسمالية. ويرى الكاتب أن الانتداب البريطاني رفض تلك السياسات، وتفاقم الصراع بعد قيام

26. Sara Roy. The Gaza Strip: A Case of Economic De, Development. *Journal of Palestine Studies*, Vol. 17, No. 1. (Autumn, 1987), pp. 56-88.

ثورة 1936، وتنامت فكرة الاستهلاك الوطني تدريجيا إلى أن أصبحت جزءا لا يتجزأ من السياسات والقرارات الاقتصادية للمجتمعين الصهيوني والعربي لاحقا.[27]

وفي دراسة قامت بها ماس عن "**الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمخاطر المترتبة على التوسع في القروض الاستهلاكية المقدمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة**"، أثارت فيها مخاطر القروض الاستهلاكية على ارتفاع نسب البطالة والفقر والزواج والطلاق في المجتمع الفلسطيني. وتراوح حجم ونسبة القروض الاستهلاكية التي قدمتها المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية ما بين 1997 و2012. وبيّنت ارتفاع نسبة التسهيلات الائتمانية التي قدمتها المصارف في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، ولكنها بقيت أقل من باقي الدول المجاورة. وأكدت على أن حجم القروض الاستهلاكية ازدادت بمعدلات مرتفعة في عام 2012 مقارنة بعام 2008، إلا أن معدلات الزيادة في الاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية لا يرافقها زيادة مماثلة في الناتج المحلي الإجمالي. ومن أهم المؤشرات التي استنتجتها الدراسة هي أن الزيادة في معدلات القروض الاستهلاكية زادت من معدلات البطالة، ولا يوجد علاقة بين حجم القروض الاستهلاكية وحالات الزواج والطلاق والفقر المسجلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة كما وضحت دراسة ماس.[28] إن دراسة ماس الكمية لم تبحث في البعد التاريخي لسياسة الاقتصاد الرأسمالية، كما أنها لم تتناول المآلات السوسيو- ثقافية لهذه القروض. ولربما احتوت نتائجها على تبريرات لما تقوم به السلطة السياسية الحالية من منح سياسات تسهيلية عملت على توسعة حجم الإقراض في السوق الفلسطيني، والذي سهل من عملية التطبيع الاقتصادي وإبعاد الفلسطيني عن همه التحريري.

---

27 . . Hizky Shoham. “Buy Local” OR “Buy Jewish”? Separatist Consumiton In Interwar Palestine". *International Journal of Middle East Studies*, Volume 45 ,Issue 03 , August 2013, pp 469-489

28. مهند أبو رحيلي وفتحي سروجي. "الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمخاطر المترتبة على التوسع في القروض الاستهلاكية المقدمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة". (رام الله: ماس، 2013).

وهذا ما ستركز عليه هذه الدراسة، إذ تبحث في منهجية زج نمط الحياة الاستهلاكي لدى الفلسطينيين بحياتهم من جانب، ورفع مديونيتهم من جانب آخر.

ثانياً: اقتصاد تنموي بديل التحرر (إِحْلال)

يطرح معظم الباحثين في الاقتصاد والتنمية ماهيّة استبدال المقاومة والتحرر الوطني الفلسطيني بالاقتصاد التنموي الليبرالي الجديد منذ إبرام وتوقيع اتفاقي باريس وأوسلو. كما ويطرح معظمهم أن نكسة 1967 باعث وذريعة للسلام الاقتصادي عام 1994. ومن أبرزهم رجا الخالدي وصبحي سمور ضمن دراستهم المعنونة ب"**النيوليبرالية بصفتها تحررا: الدولة الفلسطينية وإعادة تكوين الحركة الوطنية**" وقد صِيغت الدراسة في إطار البناء المؤسساتي السياسي النيوليبرالي للسلطة الوطنية الفلسطينية ومشروع دولتها ضمن برنامج تنموي استعاضت به الحركة الوطنية عن مشروعها التحرري من الاستعمار الصهيوني، ومضت فيه السلطة منذ إعلان استقلالها، إضافة إلى توضيح دورها في خصخصة مؤسساتها الاقتصادية ولبرلة سياساتها، ورأى أن استرتيجية الحوكمة خلقت برجوازية جديدة/نخبة اقتصادية مُهيمِنة. [29]

وركز الباحثان على أن عملية ربط الاقتصاد الفلسطيني بالنيوليبرالي والإسرائيلي شرعت منذ أوسلو، وهذا ما تحاول الدراسة نفيه بناء على قراءة تاريخية لجذور أزمتَيْ التحرر والعدالة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني. وقد برَّر سمور والخالدي السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية بعض الوقت، وأنها تبنَّتها لمواجهة الاستعمار وتحدي بناء الدولة، وأنه لا يمكن التراجع عنها ولها الفضل في تحقيق الرفاهية للشعب. إن سياسات سلام فياض للحوكمة الاقتصادية كانت سببا مباشرا في تفاقم الأزمة المالية للشعب والدولة معا، وانتكاس الشعب وتجويعهم، بعد أن رهنتهم للمصارف ومؤسسات التنمية الاستعمارية. ويقول كلاهما إن الشعب وافق على

29. رجا الخالدي وصبحي سمور. النيوليبرالية بصفتها تحررا: الدولة الفلسطينية وإعادة تكوين الحركة الوطنية. مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 88، (خريف 2011): ص74-93.

هذه الحلول. ولكنها ليست موافقة؛ لأنها فُرِضت من السلطة المحلية والاستعمارية على الشعب، ولأنها خاضعة لرهانات لم يكن الشعب يعلمها و لم يُدرك نتائجها. و لم يتعرض الكاتبان للوضع الاجتماعي الفلسطيني وللعدالة الاجتماعية إلا بصورة غير مباشرة، فهي قراءة سياسية للسياسات الاقتصادية في ظل بناء البديل التحرري.

وفي دراسة أخرى لرجا الخالدي حول ليبرالية الاقتصاد الفلسطيني في إطار الاستعمار والهيمنة المباشرة المعنونة ب"**The Economics of Palestinian of Liberation**"، اعتبر الخالدي أن تكوين المنظمة هو البعد التاريخي للحالة النيوليبرالية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، واقتصر حديثه على الحالة الفلسطينية النيوليبرالية وليس على الليبرالية التي أعادت إنتاج وتجديد الحالة الأولى، كما أشار إلى أن المنظمة أو السيادة الفلسطينية سعت لبناء الدولة القومية بدلا من التحرر الوطني إلى جانب بناء الدولة.[30] وما سبق هو خلاف ما تحاول هذه الدراسة البحث فيه، ألا وهو دور الانتداب البريطاني في تشييد نظام الاقتصاد الرأسمالي والليبرالي في فلسطين، حتى أن الدولة القومية فكرة جاء بها الاستعمار المباشر ليحافظ على وجوده وكيانه.

وينحو ذات الاتجاه خليل نخلة في مقالته "**أوسلو إذ تستبدل الاستعمار الاقتصادي الجديد بالتحرر**". فجعل أوسلو أساسا ومرجعية – وإلى حد ما كامب ديفيد – لانطلاق المشروع الليبرالي الرأسمالي في فلسطين كبديل للتحرر. وتسعى هذه الدراسة للتأكيد على أن أوسلو مُكمل لاتفاقيات وتحولات جذرية بدأت زمن الانتداب البريطاني، تماهت معها الرساميل الفلسطينية لتخلق شراكة مع الرأسمالية الليبراالية العالمية وتتواطأ معها قبل إعلان دولة إسرائيل عام 1948، واستمرت لتغرس أقدام الاستعمار الاقتصادي الجديد في فلسطين. ونخلة يُشير إلى مدى انعدام السيادة السياسية والإفقار الذي قسم المجتمع الفلسطيني إلى طبقتين برجوازية وأخرى

30 . Raja Khalidi. The Economics of Palestinian Liberation. Jacobin Magazine, https://www.jacobinmag.com/2014/10/the-economics-of-palestinian-liberation/. Accessed: 21 ,Dec ,2014.

فقيرة. بينما يُشير الخالدي وسمور إلى سيادة السلطة ما بعد أوسلو من خلال برنامج السلطة الذي اعتمد على "العنف الرمزي" والتعاون النشط والمباشر مع الاستعمار وإقناع المجتمع به.[31]

يُعالج خليل نخلة وهم وأسطورة المسألة التنموية الفلسطينية في دراسة معنونة ب"**أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة**"، فقد قدم قراءة تحليلية مهمة للتحولات السياسية والاقتصادية في فلسطين منذ عام 1978 وحتى عام 2002 والتي يُسميها فترة استرجاع الحكم العسكري الإسرائيلي للضفة. مسألة استعادة الحكم العسكري هي بحد ذاتها محل نقاش باعتبار الحكم الصهيوني لم يخرج من أي جزء من فلسطين التاريخية، وبقي حياً، مع بعض التكتيكات والاستراتيجيات لمزيد من السيطرة. ودراسة "أسطورة التنمية في فلسطين" غير تقليدية، كشفت أبعاد التنمية الاقتصادية وأساليب إدراتها المحلية والإمبريالية، وما لحقها من قرارات سياسية مجحفة لفلسطين القضية والشعب.[32]

وتتبع دراسة نخلة السالفة الذكر، دراسة أخرى أزالت الستار عن أسطورتي السلام والتنمية، معنونة ب" **فلسطين وطن للبيع**". كلا الكتابين سلطا الضوء على إعاقة عملية "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"[33] بعد أن كشف شخصيا ومن خلال عمله زيف و"إدعاءات التنمية" بتحالف النخبة السياسية والمنظمات التنموية غير الحكومية الفلسطينية مع وكالات المساعدات العابرة للحدود الوطنية. واستكمل نخلة تحليل أسطورة التنمية الفلسطينية في مؤلفه فلسطين وطن للبيع وساهم في إيضاح تشوهاتها وافتعالاتها على مدى

31. خليل نخلة. "أوسلو إذ تستبدل الاستعمار الاقتصادي الجديد بالتحرر". موقع الشبكة، نشرت في نيسان/2014 ، نقلا عن: http://cutt.us/Ib3RI. استرجع بتاريخ: 2014/5/3.

32. خليل نخلة. أسطورة التنمية في فلسطين– الدعم السياسي والمراوغة المستديمة. ترجمة ألبرت أغازريان. (رام الله: مؤسسة مواطن، 2004).

33. وضح نخلة المقصود بمصطلح تنمية أينما وردت في مؤلفاته ب"التنمية التحررية المرتكزة على الناس" أي غير المقيدة، وتُشير إلى التنمية الاقتصادية والأجتماعية والثقافية والبشرية المستدامة، والمجتمعية، مجتمعة أو منفصلة. وتستهدف المجتمع بأسره من أجل تقوية وتعزيز الموارد المحلية للمجتمع من خلال التركيز بشكل أساسي على الإنتاج المحلي بدلا من الاستهلاك وإعطائه الأولوية على غيره. وتهدف إلى تحرير عقول الناس من وأجسادهم من الظلم الخارجي والسيطرة والهيمنة ومن القمع الداخلي وإساءة المعاملة والاستغلال والفساد والإنحراف... وتوفير الأدوات اللازمة لتحقيق المساواة الفعلية والحقيقية بين المواطنين. لمزيد من التوضيح، أنظر في: خليل نخلة. فلسطين: وطن للبيع. ترجمة عباب مراد. (رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2011): ص20-21.

العقود الثلاثة الأخيرة، والتي بدورها أقصت وهمشت أكبر عدد ممكن من الأفراد على حد وصفه. وفي سياق الاستعمار السياسي والاقتصادي والثقافي لفلسطين، وضع نخلة مفهوم التنمية وما رافقه من مصطلحات تخلو من البراءة —بدليل استمرارية اخفاقها – ضمن سياقها الليبرالي الاستعماري المعولم. فيتعرض نخلة لأكثر المؤسسات الفلسطينية التنموية المشوهة والمشاريع الرأسمالية المهيمنة والمتحالفة مع الاستعمار والتطبيع مع الصهاينة تحت غطاء التعاون الاقتصادي، والأبعد من أن تُواتي التنمية التحررية المرتكزة على الناس والمبنية على التحرر الذاتي المعزز بالوعي المحلي.[34]

اعتبر نخلة، في مؤلفيه المكملين لبعضهما، أن أوسلو ونخبتها كانت المنعطف التاريخي للتدخلات التنموية. بينما هذه الدراسة تضع المفارقة في مكانها الأولي وضمن سياقها التاريخي الدقيق وبعيد المدى، علماً بأن نخلة وثّق سياقها الاستعماري الرأسمالي بما قبل وما بعد 1994، لكنه لم يبحث في تاريخ الاقتصاد السياسي الفلسطيني في فترة الانتداب، التي استطاعت الإمبريالية وليبراليتها لهم عناصر هوية المجتمع الفلسطيني بأكمله، وهو ما أفصح عن اتساع المسافة التي شرعت فيها الكولونيالية والنخبة المحلية والتي تتجاوز العشرة عقود، بعد أن فتح الاستعمار لنفسه سبيلا اقتصاديا أكثر جدوى، وظّف فيه رأسيْ المال العابر للحدود والمحلي لتحقيق أقصى هيمنة وسطوة غربية على الموارد ومُلّاكِها. وما جرى بعد نكبة 1948 كان بمثابة استكمال لمشروع استثماري كولونيالي، نما وازدهر على المدى الطويل مع تقهقر وتراجع المشروع السياسي التحرري الذي تم تقويضه زمن الانتداب. كما تم توطيد اللامساواة والطبقية في المجتمع الفلسطيني بعد إنهاك الاقتصاد الوطني الذي قَبِل وتبنّى الاقتصاد الحرّ المؤدلج ومن ثم التحق بالبنك الدولي، وهذا ما تطمح الدراسة لإقراره. وقد أرجع نخلة جذور مأسسة اللبرلة واختراقها لجغرافية فلسطين واقتصادها إلى ستينيات القرن المنصرم كأقصى بُعد

34. نخلة. فلسطين: وطن للبيع، المرجع السابق.

تاريخي لها، مع أن الاقتصاد الفلسطيني تبنّى النهج الرأسمالي الليبرالي قبل ذلك بكثير، حيث ارتبطت الليبرالية بالنيوليبرالية بشكل واضح بعد انهيار ثورة 1936-1939.

نخلة والخالدي وسمور، في الدراستين أعلاه، خلصوا إلى أن ربط الاقتصاد الفلسطيني بالنيوليبرالي والإسرائيلي كبديل للتحرر بدأ منذ أوسلو، زُرعت بذوره كأقصى حد وتسربت سياسات التنمية بعد التماهي مع الاستثمارات الأجنبية ودخولها إلى فلسطين وتحديدا رام الله. ولكن هذه الدراسة تفحص دور الليبرالية الجديدة التي تسللت وثبّتت جذورها بعد زرع الليبرالية وتبني السياسات الرأسمالية في عهد الانتداب البريطاني، والتي أعادت إنتاجها في قوالب حديثة، عصرية، و"عالمية" في سياستها وواضحة المعالم في رأسماليتها أي الاستعمار الاقتصادي الجديد. وثمة إشكالية هامة تبحث عنها هذه الدراسة وهي غياب العدالة الاجتماعية في السياسات الاقتصادية الفلسطينية، وهو ما لم تتعرض لها مقالة الخالدي وسمور، في حين أن نخلة قد تحدث عن التنمية التحررية وليس العدالة الاجتماعية. ومصطلح تنمية ارتبط بالرأسمالية بقدر ارتباطه بالاستعمار الاقتصادي، وتنتقده هذه الدراسة بالقدر الذي تنتقد فيه السياسات الاقتصادية الفلسطينية.

وهناك دراسات ذات طابع تفكيكي نقدي وبروئ شمولية لمفاهيم التنمية وخطاب فاعليها وإعادة النظر في برامجها. أهمها مؤلف "**وهم التنمية – في نقد خطاب التنمية الفلسطيني**"وهي مشروع بحثي يبرز تبعات التنمية الفلسطينية والاستعمارية بكافة مجالاتها على الشعب الفلسطيني. وانتقدت سياسات القطاع الحكومي التنموية في خصخصة القطاعات الخدماتية وتجاهلها البنية الإنتاجية وإختزال دورها في الرقابة فقط على غرار النموذج النيوليبرالي، عدا عن إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الصيهوني والاسترشاد به دون تفعيل القوى الانتاجية الذاتية والتخطيط لها. ويناقش "وهم التنمية" دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في العلاقة مع السلطة واستبدال الخطاب النضالي ما بعد أوسلو وانتفاضة الأقصى بخطاب الحوكمة الرشيدة والسلام الاقتصادي مع الاستعمار والتطبيع معه بشكل علني. وهذا بمثابة تحول جذري في مفاهيم بناء وتعزيز الاقتصاد الوطني التحرري. وخلال

تحقيب الاقتصاد الفلسطيني تم نعت إقتصاد حقبة ما بعد 1967 وحتى 1993 ب"اقتصاد الصمود" تبعا لدراسة فراس جابر "خصخصة فلسطين".[35] وهذه الأخيرة محل نقد وإعادة بحث، فالاقتصاد الفلسطيني مابعد النكسة تم ربطه وبشكل مباشر بالاقتصاد الإسرائيلي والأردني بحكم دمج اقتصاد الضفة الغربية بالاقتصاد الإسرائيلي واتباع سياسة الجسور المفتوحة، أي أنه لم يكن اقتصادا وطنيا تحرريا البتة.

وضمن سلسلة الأبحاث النقدية التنموية لنخلة وغيره في مرحلة "مابعد أوسلو"، تأتي دراسة علاء الترتير "**القطاع الخاص ودوره التنموي في فلسطين المحتلة: تنمية في اتجاه واحد**" المرتكزة على تفكيك خطاب الفاعلين الرئيسيين وبرامجهم التنموية في فلسطين على فترة ما بعد أوسلو كمحطة تاريخية. وترمي دراسته النقدية لكشف شراكة القطاع الخاص والتمويل الخارجي وعملية مأسستها في ظل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية والسياسات التنموية النيوليبرالية المتبعة، والتي أسهمت وبشكل مباشر في إقالة مفهوم التنمية التحررية واقتصاد المقاومة. ويُرجئ الترتير عملية تشوه في بنية الاقتصاد الفلسطيني إلى مرحلة ما بعد عرفات، بعد خصخصة القطاعات التنموية التي ربطت بين السلطة والمال على حساب المشروع الوطني التحرري.[36]

وبخلاف الدراسات النقدية لواقع التنمية في فلسطين، فهذا العمل البحثي بصدد تحليل البعد التاريخي لاستدخال العمل الليبرالي والرأسمالي إلى السوق الفلسطيني. وذلك بالعودة إلى بدايات الهيمنة الرأسمالية على السوق الفلسطيني بشكل مباشر للكشف عن سياسات الانتداب في إعادة هيكلته ومأسسة تبعيته للسوق "العالمية" الرأسمالية. بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تحلل وفق المعطيات المتوفرة، والتي تُبرهن على أن أوسلو لم تكن نقطة البداية، وإنما كانت نتيجة لهيمنة اقتصادية شرعت في استعمار المجتمع وسوقه من أوائل القرن

35. أيلين كتّاب وآخرون. وهم التنمية: في نقد خطاب التنمية الفلسطيني. (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2010).
36. علاء الترتير. القطاع الخاص ودوره التنموي في فلسطين المحتلة: تنمية في اتجاه واحد. (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2012).

الماضي. فهذه الدراسة تحاول استعادة البحث عن مفهوم العدالة الاجتماعية ضمن مفاهيم الاقتصاد السياسي التي تُقوض الاقتصاد الليبرالي والنيوليبرالي.

وفي سياق نقد الراهن النيوليبرالي الفلسطيني، تأتي مجموعة أخرى من الدراسات لعدد من الباحثين والتي تبحث في مجمل أبعاد التنمية بديلة التحرر، منها "**دراسات نقدية في واقع التنمية في فلسطين**"، إذ يحاولون إيضاح علاقة التبعية الفلسطينية بالاستعمار من خلال المشاريع التنموية المؤدلجة البديلة للتحرر. إن دراسة علاء الترتير وإبراهيم الشقاقي الموسومة ب" التنمية كأداة للمقاومة والتحرر" قسمت الفكر التنموي الفلسطيني على ثلاثة مراحل بدأت بتخبط أوسلو ثم إرغام ما بعدها. وبدأت هذه الدراسات تبحث في مدى التشوه الفكري والفعلي السياسي والاقتصادي للسلطة الفلسطينية منذ نشوئها، ومن ثم تبنّيها سياسات الاقتصاد الليبرالي التي أدت لاحقا إلى فوضى اقتصادية عارمة روجت لإمكانية وشرعنة بناء اقتصادي اجتماعي سياسي تحت الاحتلال، بل ومشاركته والتسليم له.[37]

وكما جاء في دراسة "**الفعل التنموي المقاوم وخرافة التنمية تحت بساطير الاحتلال**" التي يُثير فيها جورج كرزم إشكالية الخطاب السطحي والخرافي، أي الكم والأرقام الإحصائية المضللة في الاقتصاد الفلسطيني، فهي تُشير إلى النمو الاستهلاكي المظهري الشكلي لا النوعي الإنتاجي لتضليل الواقع الاجتماعي الاقتصادي السياسي التبعيّ المستعمَر، وحجم الاختراق الخارجي للسوق المحلي والتي همشّت مقومات الإنتاج الزراعي الفلسطيني منذ النكسة، وتواصلت مع اتفاق واشنطن 1993.[38]

وباستثناء سيف دعنا في دراسته "**أسطورة التنمية النيولبيرالية**"، الذي اختلف مع القراءات سالفة الذكر، فقد رفض اعتبار أوسلو سبب انطلاق مشروع التنمية الفلسطيني الوهمي في سياقه الكولونيالي، ويُعيد نقطة

---

37. ناجح شاهين. دراسات نقدية في واقع التنمية في فلسطين. (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2012).
38. المرجع السابق.

التحول إلى نكسة 1967، حين تم تفكيك الاقتصاد الوطني وشرعت تبعيته الكاملة للاقتصاد الصهيوني لتتعمق لاحقا ضمن سلسلة التطورات السياسية. وهو ما يعارض فكرة اقتصاد الصمود لفراس جابر. ويُضاف لقراءة دعنا في التنمية الفلسطينية المشوهة لما قبل أوسلو، دراسة عبد الرحيم الشيخ "**التنمية الميثاقية كأفق تحرري: حول التنمية وثقافة المقاومة في فلسطين**"، ولكن الكاتب يُشخِّص التنمية الاستعمارية من جانبها الثقافي والسياسي، ويَرُدّ زمن التحولات الفلسطينية إلى 1974، كلحظة تاريخية شهدت انحراف الحركة الوطنية عن مشروعها النضالي المقاوم للاستعمار.[39] ولكن تحليله وبشكل أساسي استند على تحليل نماذج للمشاريع الثقافية والحقوقية وحركات المقاومة التي قامت في عهد السلطة ومؤسساتها، والتي سعت لتحرير ذاتها من التنمية الاستعمارية من خلال تطوير الإنتاج الوطني. وهذه المشاريع التنموية الوطنية والمقاومة تدخل نطاق "التنمية التحررية المرتكزة على الناس" التي دعا إليها خليل نخلة. إن النماذج والمشاريع الأوسلوية التي حللها الشيخ وضحت السياسات التنموية ما بعد الأوسلوية، كما أنها اقتصرت على التنمية الثقافية، بينما هذه الدراسة تتناول الاقتصاد السياسي، بالإضافة إلى أنها تركز على السياق التاريخي لما شهده السوق الفلسطيني من محاولات إدماج تحت غطاء التنمية زمن الحكم الانتدابي.

وفي سياق تحليل خطاب السياسة التنموية الفلسطينية، يضع رجا الخالدي مسألة التنمية الفلسطينية ضمن حيز التشكيك في قراءته المعنونة ب"**إعادة صوغ خطاب السياسة الاقتصادية الفلسطينية: وضع حصان التنمية أمام عربة الحكم**" ويرى أن خطط معالجة الأداء الاقتصادي الفلسطيني دخلت في مهب المعايير الاقتصادية الدولية وخاصة بعد تداخل قضايا الفساد والإصلاح في السياسة الداخلية. وهذه الإصلاحات ساهمت بشكل كبير في خصخصة أملاك القطاع العام والتي تولتها السلطة الفلسطينية. إن التدخل والرقابة

39. شاهين، المرجع السابق.

الدولية في الإدارة المالية والمدنية للسلطة والتي بدأت منذ أوسلو ساعد الجهات المانحة في فرض شروط غير تقليدية على سياساته الاقتصادية، وهذه القيود أظهرت لاحقا ضعف النمو الاقتصادي.[40]

وضمن سلسلة التفكيك النقدي للخطاب التنموي تأتي دراسة صبيح صبيح، وينظر فيها للخطاب التنموي بأنه أكثر خطورة ومن منظور أكثر تعقيدا في دراسته "**مقاتلو التنمية: بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير**" ويرتكز تحليله على فترة ما بعد أوسلو لقراءة التغييرات التي دخلت على فلسطين اقتصاديا، والتي أغرقت المجتمع في المزيد من علاقات الهيمنة الرأسمالية عبر تفاعل المانحين والممولين مع الطبقة الاقتصادية والنخبة السياسية ونفوذها عبر مؤسسات المجتمع المدني. وشرعنت السلطة الفلسطينية منذ أوسلو دخول المال السياسي الدولي تحت شعارات-خطاب- تنموية نيوليبرالية وحضنتها.[41]

وفي سياق مشابه، بحث آدم هنية في مسألة توغل الرأسمالية المعاصرة في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية 2011، فقد تساءل في "**Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East**" عن مدى وآلية تغلغل الرأسمالية النيوليبرالية في الأسواق العربية مقابل تراجع دور رأس المال الوطني بل والقضاء عليه. وأجاب هنية على ذلك بداية بتغلغل الإمبريالية في المنطقة العربية بتوفر أربعة عوامل أثرت في الاقتصاد السياسي للدول العربية بصورة أكبر مما كانت عليه سابقا، بدأت بدعوة أمريكا لضرورة القضاء على النظام الديكتاتوري وتبنّي نموذج ديمقراطي منفتح على الأسواق التنافسية العالمية بعد قيام الثورات العربية علما بأنها متحالفة مع الأنظمة الاستبدادية في دول الخليج؛ وتعاظم الاستهلاك في الشرق الأوسط مقارنة بهياكل الإنتاج وغياب التوازن لتطور الرأسمالية وتقلباتها والتي أفقرت سكان المجتمعات العربية جراء سيطرة طبقة سياسية واقتصادية صغيرة جدا على رأس المال، وبالتالي تحولت لمجتمعات طبقية؛ وتوافر دور

---

40. رجا الخالدي. إعادة صوغ خطاب السياسة الاقتصادية الفلسطينية. مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 16، عدد 63(صيف2005): ص149.
41. صبيح صبيح. مقاتلو التنمية: بين خرافية التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير. (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2011).

كبير للقروض والمساعدات الخارجية والاتفاقيات التجارية دور أكبر، التي دمجت الأسواق العربية وخاصة فلسطين بالسوق الرأسمالي النيوليبرالي العالمي والإقليمي وتحديدا بعد أوسلو، وذلك من خلال إقامة مؤسسات سياسية واقتصادية ذات علاقة وثيقة بالقوة الغربية المهيمنة؛ وأخيرا مدى التشابك واستحالة الفصل بين الدولة القومية في إطارها الإقليمي وبين الاقتصاد السياسي العالمي، ودور رأس المال في تشكيل العلاقات مع محيطها الإقليمي.[42]

ولعل اعتبار صبيح – وغيره من الباحثين – أوسلو لحظة تاريخية وحاسمة سمحت لمجتمع المانحين بالهيمنة المعولمة على المجتمع الفلسطيني، ويدفع بهذه الدراسة إلى البحث عن مكامن وجذور هذه النتيجة التاريخية للهيمنة الاستعمارية والبرجوازية المحلية على مجتمع فلسطين. فالأدبيات المتناولة أعلاه بالرغم من قراءتها لعملية إبدال المشروع السياسي التحرري بمشروع اقتصادي رأسمالي ليبرالي وصِلته المباشرة بالقوى الكولونيالية، لكنها لم تفحص البعد والسياق التاريخي وجذوره للتنمية الاستعمارية زمن حكم الانتداب البريطاني، وهيمنة الاقتصاد الرأسمالي الكولونيالي على اقتصاد فلسطين السياسي والمجتمع الفلسطيني ككل. وهذا ما سوف تُنقِّب عنه هذه الدراسة، أي البحث عن إرهاصات استبدال العمل الوطني لإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ولها حق تقرير مصيرها بالعمل على إدماج اقتصاد البلاد في منظومة عالمية رأسمالية على المدى الطويل، والتي أسهمت في تغيير بنية المجتمع الفلسطيني وتحوير هدفه باتجاه الثقافة الاستهلاكية، والاستدانة للحيلولة دون الانفكاك عن المستعمِر.

---

42 . Adam Hanieh. *"Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East."* http://www.jadaliyya.com/pages/index/15838/new-texts-out-now_adam-hanieh-lineages-of-revolt_i. (accessed 15/7/2014).

تبتني هذه الدراسة **محتوياتها** في خمسة فصول، تأسس فصلها الأول على هيكلية نظرية ومنهجية لتتخذ منها القاعدة الأساسية التي ستقف عليها الفصول اللاحقة. ويباشر الفصل الثاني في ابتناء ذاته بالاعتماد على السياق التاريخي للوجود الانتدابي في فلسطين، بحثا عن جذور ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الرأسمالي الاستعماري منذ بداياته، وسعيا للكشف عن أدوات تزييف الوعي لخلق الاستهلاكية الزائفة التي لا يزال المجتمع الفلسطيني يتخبط فيها. ويستوفي الفصل الثالث البحث في زيف الاستهلاكية التي أنشأها الاستعمار البريطاني من خلال الكشف عن سياسات الإقراض واحتكار سوق فلسطين والهمينة عليه عبر مجموعة إملاءات كولونيالية رأسمالية فرضتها بريطانيا على الفلسطينيين. ويستكمل الفصل الرابع البحث في دور مشاريع التنمية الإقراضية- الاستعمارية والمقنعة في تحويل المجتمع الفلسطيني من مقاوم إلى مطبّع، وإظهار السياق التاريخي للتطبيع و"السلام الاقتصادي" مع الكولونيالية الرأسمالية. ويُجمِل الفصل الخامس أهم الاستنتاجات التي بلغتها هذه الدراسة.